الجلسة الشهرية لتقديم
"أجوبة السيد رئيس الحكومة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة"

محور
"الإستراتيجية الوطنية لمحاربة الفساد"

المملكة المغربية

مجلس المستشارين

عبد اللطيف أعمو
عدي الشجيري

التقدمو الاشتراكية

21 يناير 2020

www.ouammou.net

محور:

الاستراتيجية الوطنية لمحاربة الفساد

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء ،

السيدات والسادة المستشارون،

يشرفني أن أتناول الكلمة في إطار الجلسة الشهرية لتقديم "أجوبة السيد رئيس الحكومة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة"، في محور : " الإستراتيجية الوطنية لمحاربة الفساد " .

فقبل أسبوعين من هذا التاريخ، خلد المغرب، اليوم الوطني لمحاربة الرشوة، الذي تحتفل به بلادنا في 6 يناير من كل سنة، وهي تطمح، بإخلاق الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، أن تتمكن في أفق 10 سنوات (2015-2025) من جعل الفساد في منحى تنازلي إلى حدود النصف؛ مع تحسين ترتيب المغرب في التصنيفات الدولية المتعلقة بهذا المجال، أملا في تعزيز ثقة المواطنين من جهة، وثقة المجتمع الدولي في المغرب بوصفه بلدا مستقرا، غير متسامح مع الفساد من جهة أخرى.

لكن، لا بد لنا أن نقر، بمرارة، ونحن في منتصف الطريق، أننا أخفقنا في ذلك: فبالرغم من وجود خطاب ونوايا سياسية، فإن معدلات الفساد في المغرب لم تتراجع، بل كل المؤشرات تعكس الطابع " المؤسس" للفساد في حياتنا العامة.

فمن التحديات التي تقف وراء عدم تحسين المؤشرات، أننا أولا أمام خطاب ونوايا وشعارات رنانة لا تصاحبها ولا توازيها جدية الإرادة السياسية لمحاربة الفساد.

وأننا ثانيا أمام اختلالات على مستوى الإطار القانوني والمؤسساتي تجعل الأداء المؤسساتي ضعيفا وفعالية النظام الوطني للنزاهة ومنظومة المحاسبة محدودا.

فيما التحدي الثالث يتمثل في ضعف الموارد المرصودة لمحاربة الفساد، وصعوبة إشراك هيئات المجتمع المدني ومؤسسات الحكامة في الجهد الحكومي، مع هيمنة عقلية التطبيع مع الفساد.

السيد رئيس الحكومة،

إن للفساد انعكاسات سلبية، من أبرزها فقدان المواطنين للثقة في مؤسسات الدولة، التي تصبح بدورها ضعيفة وهشة، ولا يكون بمقدورها المساهمة بفعالية في جهود التنمية ولا تقوى على تحسين أوضاع المواطنين.

فالارتباط وثيق وقوي بين نسبة النمو وانتشار الفساد، حيث يساهم تفشي الفساد في هروب رؤوس الأموال وانكماش الاستثمارات، وبالتالي ارتفاع نسب البطالة والفقر والهشاشة، كما أن الارتباط قوي بين الشفافية وحقوق الإنسان، فكلما انخفضت نسب الشفافية، كلما تقلص مستوى الولوج إلى الخدمات الأساسية، وكلما انعكس الوضع سلبا على مجال حقوق الإنسان.

السيد رئيس الحكومة،

حقيقة أننا قطعنا أشواطا في مجال العمل على تخليق الحياة العامة، فلقد ظل مجرد الحديث عن الفساد من الطابوهات حتى وقت قريب، وتحديدا بعد تنصيب حكومة التناوب، حيث دشنت المرحلة الأولى من سياسات مكافحة الفساد، بميلاد الميثاق الوطني لحسن التدبير، وإطلاق الخطة الوطنية لتعزيز الشفافية في الإدارة العمومية، تلتها مرحلة ثانية في 2008 بتفعيل دور المجلس الأعلى للحسابات، وبعدها أحدثت الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، وتجدد الإطار المؤسساتي لمجلس المنافسة، فيما تمت مراجعة النص القانوني المنظم للصفقات العمومية ... إلخ

لكن ما يحز أكثر في النفس، هو أن سياسات مكافحة الفساد المتعاقبة، لم تستثمر بالشكل المناسب وبالقوة اللآزمة، المناخ السياسي لما بعد دستور 2011، خصوصا وأن التعبئة الوطنية ضد الفساد كانت في أوجها إثر الحراك الشعبي. ومن علامات هذا الارتباك، تأخر إطلاق الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، التي لم يشرع في تنفيذها عمليا إلا في سنة 2018.

السيد رئيس الحكومة،

إن الإعلان عن النوايا، وتعزيز الترسانة القانونية وتقوية المنظومة المؤسساتية، لم يشفع لسياسة محاربة الفساد ببلادنا. فالفساد مستشري، ويخلف خسائر تتراوح ما بين 5 و 7 % من الناتج الداخلي الخام (كما صرحتم به في 29 يوليوز 2018 لجريدة الشرق الأوسط) أي ما يوازي ربع (4/1) ميزانية الدولة وثلاث مرات ميزانية المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

مما يؤكد صعوبة تفعيل الإرادة السياسية وضعف ترجمة المعايير الدولية في مجال الحكامة ومكافحة الفساد.

السيد رئيس الحكومة،

إن الفعالية العملية لمنظومة الحكامة وجدية الإرادة السياسية لمكافحة الفساد لا تستقيم مع بطء السياسات ومحدودية الموارد. فخلال سنة 2018 بلغ العدد الإجمالي للقضاة والموظفين العاملين بالمحاكم المالية 594، من ضمنهم 345 قاضيا و 249 موظفا. فهل هذه الموارد البشرية كافية في رأيكم لمعالجة كم هائل من الملفات والحسابات والبرامج العمومية؟

وقس على ذلك بالنسبة للهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها التي لم يملأ شغور منصب رئيسها إلا في دجنبر 2018، ومجلس المنافسة الذي عين رئيسه الجديد في نونبر 2018، ولم يصدر أي تقرير منذ سنة 2014. هذا إضافة إلى تسجيل الخصاص في الموارد البشرية للجهاز القضائي ككل، وفقا لتقرير المجلس الأعلى للسلطة القضائية لسنة 2018.

السيد رئيس الحكومة،

لقد ظل المجلس الأعلى للحسابات يصدر تقاريره السنوية منذ إنشائه سنة 1979. وقد أصدر آخر تقاريره السنوية في يوليوز 2018 عن سنتي 2016 و 2017.

وكشف هذا التقرير جملة من الإختلالات التي عرفتها العديد من القطاعات الحكومية والجماعات المحلية والمجالس الإقليمية والغرف المهنية. وتتعلق هذه الإختلالات بالتسيير والتدبير المفوض والحكامة والصفقات العمومية والتحصيل الضريبي والموظفين الأشباح، و كذلك المبالغة في النفقات، إلخ، ...

وقد أنجز المجلس الأعلى للحسابات في سنة 2018 خمسين (50) مهمة رقابية في ميادين مراقبة تسيير الأجهزة العمومية وتقييم البرامج العمومية، كما تم إصدار 399 قرارا قضائيا فيما يتعلق بالتدقيق والبت في الحسابات و25 قرارا فيما يخص التأديب المتعلق بالميزانية والشؤون المالية وإحالة ثمانية (08) قضايا تتعلق بأفعال قد تستوجب عقوبة جنائية على وزير العدل.

وإذ نسجل باستحسان كبير وتيرة إصدار التقارير السنوية للمجلس الأعلى للحسابات، باعتبارها بادرة محمودة، نظرا لمستويات التفاعل معها، ونظرا لطابعها التراكمي، فمن حقنا كذلك أن نتساءل في هذا الباب عن مصير هذه التقارير وما بعدها؟ وما الفائدة من الأموال التي تم صرفها لكل عملية افتحاص، إذا لم تتبعها تدابير تحدد مسؤوليات المدبرين العموميين للمال العام ؟ وتدفع في اتجاه متابعة المسؤولين عن تدبير المرافق والأجهزة والمشاريع العمومية، بالنظر لحجم الإختلالات الواردة فيها؟

فهل هذه التقارير عبارة عن تقارير للإستئناس أم لجس النبض أم هي للتفعيل وإعمال مبدإ المسؤولية والمحاسبة؟

إذن، لا بد لعمل المجلس الأعلى للحسابات، ومجالس الحكامة الأخرى، أن تكرس القناعة بممارسة نقد ذاتي مؤسساتي، يساهم بكل تأكيد في تجويد أداء الإدارة والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية و في حسن تدبير الشأن العام.

السيد رئيس الحكومة،

لقد أكدت السلطات المغربية التزامها الكامل لمحاربة الرشوة والفساد وتخليق الحياة العامة. فتم إحداث اللجنة الوطنية لمكافحة الفساد التي يرأسها السيد رئيس الحكومة في 6 نونبر 2017 .

فيما تضطلع وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية بمهام الكتابة الدائمة للجنة، وتسهر بهذه الصفة على إعداد أشغالها وتتبع تنفيذ قراراتها، وقبلها كانت مهام محاربة الرشوة وإصلاح الإدارة موكولة للوزارة المنتدبة لدى الوزير الأول المكلفة بتحديث القطاعات العامة، ثم أصبحت قطاعا تابعا لوزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة في التعديل الحكومي الأخير. وقد تحيل وزارة الاقتصاد والمالية هذا الهم التدبيري لقطاع آخر مستقبلا.

فمتى ستستقر محاربة الرشوة وإصلاح الإدارة في بلادنا على حال؟

السيد رئيس الحكومة،

إننا في خضم النقاش الدائر حول النموذج التنموي، لا يمكن أن نتصور نجاح أي نموذج مثالي، على قاعدة تحسين مناخ الأعمال والنهوض بالمقاولة الوطنية وجلب الاستثمارات الخارجية، بما يضمن خلق فرص الشغل وتحسين ظروف

العيش ومحاربة الفوارق الاجتماعية، دون مناخ ديمقراطي مكرس للصورة الصادقة لدولة تخضع مؤسساتها ومرافقها لمبدإ سيادة القانون وسموه.

ولقد ظهرت مبادرات عالمية لوضع مؤشرات لقياس مدى امتثال الدول لهذا المبدأ. وهو ما يؤثر إيجابا أو سلبا، على قرارات الشركات الدولية بشأن نقل استثماراتها وتوخين مشاريعها الصناعية والتجارية.

وهذه المؤشرات تعتمد على عدة معايير، لها ارتباط وثيق بالديمقراطية، وعلى رأسها: محاصرة الفساد والحكومة المفتوحة وتوفير الحقوق الأساسية والنظام والأمن العام، وقوة إنفاذ القانون وضمان العدالة.

وأكيد أن مستويات الفساد تزداد في ظل تراجع الحقوق السياسية والمدنية وتقلص الفضاء الديمقراطي ومحاولات إضعاف مؤسسات المحاسبة. ويعكس تقييم مؤشراته تردي الأوضاع على مستوى سيادة القانون والمؤسسات الديمقراطية، كما يكشف عن تفاقم التضييق على المجتمع المدني والإعلام المستقل في الدول المعنية.

فعلى مستوى تقارير مؤشر سيادة القانون الصادرة عن مشروع العدالة الدولي، شهد المغرب تراجعا كبيرا في مجال تكريس سيادة القانون؛ منحدرا من المرتبة الستين (60) في سنة 2016 إلى المرتبة السابعة والستين (67) في سنة 2018، ليحتل المرتبة الرابعة والسبعين (74) خلال سنة 2019. فيما الفساد ما يزال مستشريا بالمغرب، رغم تقدم المنظومة المؤسساتية والقانونية التي اعتمدتها الدولة، حيث جاء المغرب في المرتبة الـ

81 بين دول العالم المعتمدة (180) في مؤشر إدراك الفساد السنوي الذي تصدره منظمة ترانسبرانسي الدولية، وحل ثانيا بعد تونس على مستوى المنطقة المغاربية.

وهو ما يطرح سؤالا محوريا بشأن مدى فعالية ونجاعة السياسات العمومية في هذا المجال، في ظل محدودية النظام الوطني للنزاهة ومردوده الضعيف.

ولا شك أن مصير النموذج التنموي المنتظر رهين بمدى إيجاد حلول كفيلة بتسوية أزمة سيادة القانون، ووقاية الأداء العمومي من مخاطر الفساد وضعف الحكامة.

عبد اللطيف أعمو